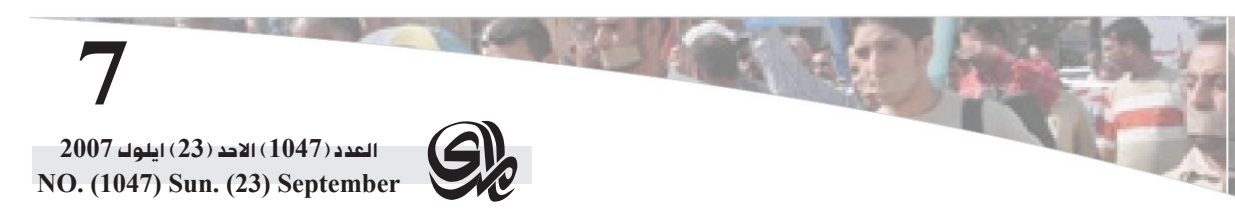

ملف نقابة الصحفيين

لماذا تمسح النقابة اكتاف المسؤولين على حساب حقوق الصحفيين

نقابة الصحفيين .. مواقف هزيلة بمواجهة قضايا ساخنة

ناصرية / المدى

لم يشهد العمل النقابي في العراق ومنذ بداياته في اربعينيات القرن الماضي وحتى الان اية جهة نقابية او منظمة مهنية تجاهلت حقوق الشريحة او الطبقة التي تمثلها مثلما تجاهلت نقابة الصحفيين العراقيين قضايا منتسبيها او غير منتسبيها من الصحفيين والاعلاميين. فاللاابالية.. وموقف المتفرج وسياسة الاستسلام للامر الواقع التي انتهجتها النقابة وما زالت تنتهجها تجاه ما يواجه الصحفيين من اعمال قتل وخطف وترهيب ليس لها ما يماثلها على مر التاريخ.

يقول الصحفي ابراهيم عبد الحسن احد الصحفيين السبعة الذين تعرضوا للملاحقة والمطاردة البوليسية على يد قائد شرطة ذي قار عن موقف نقابة الصحفيين تجاه قضيتهم التي تفاعلت معها وتضامنت مع ضحاياها اكثر من ٥٠ جهة معنية بحقوق الانسان وحرية النشر والاعلام

في الحقيقة ان موقف النقابة يمكن وصفه بانها امسكت العصا من الوسط منذ بداية القضية وحتى نهايتها فهي تبدو وكأنها لاتريد ان تفرط بعلاقة مزعومة او ربما مصالح مادية مع مديرية الشرطة.. و يمكن القول وهذه بشهادة الجميع ان النقابة غابت حتى عن فعاليات لجنة الدفاع عن حقوق الصحفيين التي تشكلت في الندوة المخصصة لمناقشة الواقع الصحفي في الناصرية عقب تعرض الصحفيين للملاحقة واصدار اوامر قبض بحقهم، وان هذه النقابة حاولت تمييع القضية عبر مؤتمرها الصحفي الاول الذي عقد بعد ذلك والتي ارادت ان تمسح من خلاله اكتاف المسؤولين على طريقة الماضي وتتجاهل الدافع الحقيقي لعقد المؤتمر الا وهو قضية الصحفيين السبعة، ولولا تدارك وجرأة بعض الزملاء الذين اثاروا الموضوع في المؤتمر لما حضيت قضية الصحفيين بالاهتمام المطلوب.. اعتقد ان الجولة الاولى من نشاط النقابة عموما اظهر عقم عملها بل قد خسرت الجولة الاولى امام تحدي الزملاء وتخليها عن الدفاع عن الصحفيين السبعة وانا واحد منهم.

البديل

فيما قال الصحفي جواد كاظم اسماعيل نائب رئيس نقابة الصحفيين فرع ذي قار الذي قدم استقالته من النقابة بعد ان لمس تلكئها في اداء دورها المهني تجاه قضايا الصحفيين. حين شرعنا بتأسيس فرع النقابة في محافظتنا كان طموحنا أن تكون النقابة بيتاً حقيقياً لكل الاعلاميين والصحفيين العاملين في المحافظة وتكون هي الملاذ والبيت الشرعي لهم لكن مع الأسف الشديد بعيد التأسيس بأيام دب الوهن في هذا الفرع وقد لاحظت ذلك جليا من خلال موقف الأعضاء المنتخبين ولكوني احد هؤلاء فقد قررت الأنسحاب وقدمت اكثر من طلب بذلك أحتراما لكلمتي التي القيتها في المؤتمر التأسيسي واحتراما للأخرين الذين أودعوا ثقتهم بنا وأخذ الفرع يوما بعد اخر يزداد وهنا وبؤسا لاسيما بروز ذلك بعد أحداث قضية أصدار أمر القبض التي صدرت بحق سبعة من الزملاء الصحفيين والذي انا واحد منهم فأن فرع النقابة والنقابة عموما لم يكن لهم موقف يذكر في كل الأحداث منذ الدعوة الاولى وحتى يوم اعتصام المثقفين والادباء والفنانين والصحفيين لذا فأن وجود هذا الأسم على وضعه الحالي يشكل صدمة كبيرة لكل الاعلاميين ولابد من سبيل لأيجاد البديل المناسب طالما اخذ التطاول يستفحل على زملاء المهنة.

موقف هزيل

اما الصحفي لطيف غجيري الشخص الثالث في قضية الصحفيين السبعة فقد عبر عن امتعاضه من موقف نقابة الصحفيين تجاه قضية زملائه قائلا: اذا كان لابد من تقييم لدور نقابة الصحفيين في محافظة ذي قار حول موضوع الصحفيين الاربعة الذين ارتفع عددهم فيما بعد الى سبعة صحفيين فهو دور يدعو الى الاستغراب كون نقابة الصحفيين معنية بمتابعة قضايا اعضائها العاملين في سرائهم وضرائهم فمابالك اذاما تعرضوا ظلما وعدوانا الى الاعتقال والملاحقة من قبل الشرطة على خلفية امر ليس لهم به صلة لا من قريب ولا من بعيد الامر الاخر ان النقابة لعبت دورا سلبيا ولاباليا في عملية الدفاع عن اعضائها ولم تحرك ساكنا ولم تتابع مجريات قضيتهم مثلما عمل الزملاء في هيئة الدفاع عن حقوق الصحفيين الذين لعبوا دورا فاعلا في الدفاع عن زملائهم في جلسات المحاكم واستطاعوا من خلال ما بذلوه وبذله الاستاذ المحامي صلاح الشمري مشكورا من جهد لكسب القضية امام المحاكم. وعموما اداء النقابة في هذه القضية كان اداء ضعيفا ولم يتسم بالمسؤولية المهنية تجاه ما تعرض له زملاء المهنة من قبل قيادة الشرطة، ففي الوقت الذي تنطلق فيه المظاهرات المساندة لقضيتنا في كربلاء والبصرة وتتصاعد حملات التضامن في المدن العراقية والعربية والعالمية نجد النقابة عاجزة حتى عن اصدار بيان استنكار في هذا الصدد.

ومن جانبه عبر الصحفي عمار سيف الذي تعرض هو الاخر للملاحقة من قبل قيادة الشرطة عن رأيه بموقف النقابة قائلا: ما جرى بحق الصحفيين من قبل قائد الشرطة هي محاولة لقمع الاصوات الحرة والاقلام الجريئة التي تبنت فضح الفساد وكشف الحقائق وقد باءت تلك المحاولة بالفشل وقال القضاء كلمته في هذا المجال حيث افرج قاضي التحقيق عن جميع الصحفيين واغلق اثنتين من الدعاوى المقامة ضدهم وهذا بحد ذاته انتصار لقيم الحق ولموقف الادباء والفنانين والمثقفين والصحفيين الذين رفعوا اصواتهم عاليا واعتصموا امام مجلس المحافظة للمطالبة بوقف اجراءات الملاحقة ضد الصحفيين ومحاسبة قائد شرطة ذي قار واقالته من منصبه. لكن ما يثير الاستغراب والحزن حقا هو الموقف الضعيف لنقابة الصحفيين تجاه هذه القضية فقد وقفت النقابة مكتوفة الايدي ازاء ما يحصل للصحفيين من اعمال ترويع وترهيب وتعاملت مع الاحداث وكان الامر لا يعنيها حتى اني لم ار أي عضو من اعضاء الهيئة الادارية في نقابة الصحفيين في ذي قار خلال مسيرة الاعتصام كما ان النقابة لم تصدر أي بيان استنكار لاجراءات الشرطة المخالفة للدستور والقانون العراقي.

استحواذ

الاعلامي علي الشيال عضو هيئة الدفاع عن حقوق الصحفيين التي حاول رئيس نقابة الصحفيين في ذي قار الاستحواذ على جهودها عبر تعيين نفسه رئيسا لها من دون علم ورغبة اعضائها فقد عبر عن رايه قائلا: لايخفى عن المتابع ازمة الصحفيين في الناصرية ودور نقابة الصحفيين والتي نظن بها خيرا لان جلهم من الاصدقاء ولكن وللاسف كان دورهم على الهامش في هذه الازمة التي تتطلب وقوف النقابة بشكل مفصلي وفاعل فلم نشاهد أي عضو من الهيئة الادارية في التظاهرة في الوقت الذي شارك اناس ليس لهم علاقة بالصحافة سوى انهم احسوا بخطر تكميم الافواه، لذلك ظلت قضية الصحفيين مرهونة بمتابعة المتطوعين للدفاع عن حقوق الصحافة في الناصرية وخلاصة القول ان نقابة الصحفيين في الناصرية بقيت متفرجة ولم تشارك الا في الايام الاولى وبدور بسيط جدا تمثل في طرح فكرة عقد مؤتمر لمناقشة الواقع الصحفي والتي صادرت فيه النقابة اراء الصحفيين وتجاهلت مطالبهم وفي الختام اكتب بحب كبير تجاه احبتي في الهيئة الادارية عسى ان يتنبهوا لاخطائهم لتصحيحها.

وفي الختام ادلى عضو هيئة الدفاع عن حقوق الصحفيين الكاتب والاعلامي محمد الكاظم بدلوه في القضية وعبر عن رايه قائلا: نقابة الصحفيين باعتبارها مؤسسة معنية بمفصل مهم من مفاصل العمل الثقافي الذي يفترض به ان يؤسس لذهنية التغيير مسؤولة مسؤولية مباشرة في ردم الهوة بين ثقافة الدكتاتورية التي اطرت ثقافة المرحلة السابقة وبين ثقافة الديمقراطية، ولابد للنقابة ان تقوم بدور تنويري تثقيفي داعم لجميع الاعلاميين باعتبارهم جزءا من مشروع بناء الدولة وجزءا من عملية التغيير لا باعتبارهم ناقلين للخبر فقط.

(المدى) تتابع قضية الصحفيين في اروقة المحاكم بعد ان تجاهلتها النقابة

شرطة ذي قار تخسر واحدة من القضايا المرفوعة ضد الصحفيين

ناصرية / المدى

واحدة من مهام نقابة الصحفيين هي الدفاع عن حقوق اعضائها والتزام قضاياهم وحمايتهم من أية خروقات قانونية تقوم بها السلطات من اجل منعهم من اداء دورهم باعتبارهم سلطة رابعة تقوم بدور المراقب والناقد ومقترح الحلول قبل قامت النقابة العتيدة هذه بدورها..

امامنا قضية حدثت في محافظة ذي قار عندما اصدرت احدى محاكم المحافظة امراً قضائياً بالقاء القبض على اربعة صحفيين دون وجه حق ورغم الاثارة التي تركتها هذه القضية والسابقة التي نقدمها للاخرين الا ان النقابة كانت في وادٍ والزملاء في ذي قار في وادٍ اخر حيث قامَ الزملاء هناك بدور كبيرٍ في الدفاع عن الصحفيين المعتقلين بكافة الاشكال المتاحة لهم في اجواء العراق الجديد حتى تكللت جهودهم بالافراج عن الزملاء لعدم اكتمال الادلة.

اسقط قاضي التحقيق في محكمة استئناف ذي قار واحدة من القضايا الثلاث المرفوعة من قبل مديرية شرطة ذي قار ضد الصحفيين الاربعة في الناصرية وقد قرر قاضي تحقيق الناصرية القاضي جليل عدنان خلف ظهر الخميس الماضي رد الدعوى والافراج عن الصحفيين في القضية المذكورة بعد ان تبين له ان ادلة الادانة غير مكتملة لتوجيه الاتهام للصحفيين وفق المادة ٤٣٥ التي قرر بموجبها في بادئ الامر توقيف الصحفيين واخلاء سبيلهم بكفالة ضامنة.

وكانت انظار الاعلاميين والمثقفين قد توجهت طوال ايام الاسبوع الفائت صوب محكمة استئناف ذي قار بانتظار ما يقرره قاضي تحقيق الناصرية بشان الدعاوى القضائية التي اقامتها مديرية شرطة ذي قار في اكثر من مركز شرطة على اربعة صحفيين يعملون في موقع سومريون نت وعدد من الصحف المحلية.

وقد تابعت المدى حيثيات التحقيق ابتداءً من مديرية التحقيقات الجنائية في الناصرية حيث حضر الصحفيون (جواد كاظم اسماعيل، ابراهيم عبد الحسن، عدنان الفضلي، لطيف غجيري) صباح الاثنين من تلقاء انفسهم يرافقهم رئيس اللجنة القانونية في محافظة ذي قار المحامي صلاح الشمري وعضو هيئة الدفاع عن حقوق الصحفيين حسين العامل امام ضابط التحقيق في المديرية المذكورة بعد ان صدرت بحقهم اوامر قبض وفق المادة ٤٣٥ ليدلوا بافاداتهم التي انكروا فيها علاقتهم بمقال منشور في موقع سومريون نت في الشهر الثاني من العام الجاري يوجه فيه كاتبه الاتهام الى عناصر من الاجهزة الامنية في ذي قار بانتهاك حقوق الانسان وبعد تدوين اقوال ثلاثة من الصحفيين الاربعة كون الرابع ابراهيم عبد سبق وان تم التحقيق معه وافرج عنه في وقت سابق جرى ترحيل الصحفيين الثلاثة الى محكمة استئناف ذي قار لتصديق اقوالهم من قبل قاضي التحقيق وعند تدوين المحقق العدلي في المحكمة المذكورة لاقوال الصحفيين اكتشف ان احد الصحفيين الثلاثة (عدنان الفضلي) الذي جرى تبليغه بالحضور وتدوين افادته في مديرية التحقيقات الجنائية لم يكن مطلوبا في القضية المذكورة وانما في قضية اخرى مقامة ضد الصحفيين الاربعة في مركز شرطة البلدة وعند مثول الصحفي جواد كاظم اسماعيل المطلوب في قضيتين تتعلق بنشر مقالات في الموقع المذكور وزميله الصحفي لطيف غجيري امام قاضي التحقيق قرر القاضي اخلاء سبيلهم بكفالة مالية قدرها مليون دينار واثناء مغادرتهم قاعة المحكمة ابلغهم محاميهم بان عليهم وعلى زملائهم الحضور الى مركز شرطة البلدة للتحقيق في قضية اخرى تتعلق بمقال منشور في الموقع المذكور في شهر تموز الماضي تحت اسم لفيف من اهالي البطحاء يتهم فيه كاتبه مدير شرطة ذي قار اللواء عبد الحسين الصافي بالتهاون بضبط شاحنة محملة بالمتفجرات والاعتدة في ناحية البطحاء ٤٠ كم غرب الناصرية وعند حضورهم في اليوم التالي (الثلاثاء) الى المركز المذكور ابلغهم احد ضباط المركز بتعذر اجراء التحقيق في اليوم المذكور كون الضابط المكلف بالتحقيق غير موجود وطلب منهم الحضور في اليوم التالي وعند حضورهم في اليوم المحدد (الاربعاء)قدم الصحفيون دفاعهم وانكروا علاقتهم بالمقال المنشور وذلك امام ضابط التحقيق والمحقق العدلي وقاضي التحقيق وفي ضوء ذلك قرر القاضي اخلاء سبيلهم بكفالة مالية قدرها مليون دينار على ان تدون افاداتهم كشهود في قضية اخرى من المتوقع ان تقيمها مدير شرطة ذي قار على موقع سومريون نت الذي يديره الشاعر طارق حربي من منفاه في النروج. وعند حضورهم يوم الخميس للمحكمة لتصديق شهاداتهم امام قاضي التحقيق قرر الاخير اسقاط الدعوى الاخيرة المقامة ضدهم والافراج عنهم وذلك لعدم كفاية الادلة. وفي السياق ذاته وجه اكثر من مئة صحفي وكاتب وفنان واديب من محافظة ذي قار نداء الى رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء ورئيس واعضاء مجلس النواب والوزارات المعنية ومسؤولي السلطة المحلية في ذي قار يدعونهم فيه التدخل لوقف الملاحقات البوليسية ضد الصحفيين والزام مديرية شرطة ذي قار التقييد ببنود الدستور التي نصت على حرية التعبير وابداء الراي. وفي ما يلي نص النداء:

نداء

الى/ السيد رئيس الجمهورية جلال الطالباني المحترم

السيد رئيس الوزراء نوري المالكي المحترم

رئيس واعضاء مجلس النواب المحترمون

السيد وزير الداخلية جواد البولاني المحترم

السيد رئيس مجلس محافظة ذي قار احسان طالب الطائي المحترم

السيد محافظ ذي قار عزيز كاظم علوان المحترم

نقابة الصحفيين العراقيين

م/ نداء لانقاذ الاعلاميين في ذي قار

ندعوكم برغبة صادقة وملحة ممزوجة بالالم ان تنظروا الى حال الواقع الاعلامي في محافظة ذي قار. فهذه هي المرة الرابعة وليست الاخيرة التي تصدر بحق مجموعة من الاعلاميين في مدينة الناصرية اوامر القاء القبض من قبل مديرية شرطة ذي قار بحجج واهية مخالفة بذلك الدستور العراقي الدائم الذي كفل حرية التعبير في المادة (٣٨). ان مديرية شرطة ذي قار تفترض دائما ان هذا الاعلامي متهم وذاك يشهر بها وذاك يكتب ضدها. وكل ذلك محض افتراء ليس الا. لذلك نطالبكم اليوم ان تقفوا وقفتكم الشريفة لحماية الصرح الاعلامي الجديد. نذكركم ان نداءنا هذا ليس من باب ضعفنا اطلاقا بل من باب احترامنا واحترامكم للدستور العراقي الحامي الاكبر. نضع هذا البيان امام انظاركم ونحن على يقين انكم ستقفون وقفتكم التي ننتظرها منكم.

للعلم فقط!

حقائق

أرسلت وزارة الثقافة كتاباً الى غرفة تجارة بغداد برقم م.ع/١١١ في ١٢/ ٢٠٠٧/٣ مستفسرة عن وضع نقيب الصحفيين السيد شهاب التميمي وقد جاء رد غرفة تجارة بغداد بكتابها المرقم ٢٣٨٥ في ٢٠٠٧/٥/٨ متضمناً المعلومات التالية.

اولاً: ان السيد شهاب التميمي كان احد منتسبي الغرفة بعنوان محرر في شعبة الاعلام.

ثانياً: انه باشر العمل بعقد بتاريخ ١٩٩٠/١/١ ولغاية ١٩٩٣/٩/٣١ ثم تم تعيينه على الملاك الدائم.

ثالثاً: استقال التميمي من الوظيفة بتاريخ ٢٠٠٤/٤/١ وفق الامر الاداري المرقم ١٩٥ في ٢٠٠٤/٩/٤

شكوك

اولاً: تم تعيين السيد التميمي في وزارة الثقافة باعتباره مفصولاً سياسياً ولم يكن هو في أي يوم موظفاً في وزارة الاعلام المنحلة.

ثانياً: يقال والعهدة على من قال ان تعيينه تم وفق كتب غير اصولية باعتباره كما ورد مفصولاً سياسياً.

نقطة ضوء

نقابة الصحفيين والحرس القديم

لم يشهد الواقع الاعلامي في العراق وعلى مر تاريخه الطويل الذي يتجاوز القرن من الزمان ما شهده من تعدد وتنوع واختلاف في فترة ما بعد التغيير فقد تمخض هذا الواقع وفي فترة زمنية قصيرة نسبيا عن ولادة مئات الصحف والمجلات والمواقع الالكترونية والقنوات الفضائية والاذاعات وعن بروز الاف الاعلاميين ومن مختلف المشارب والمذاهب والرؤى والاتجاهات حتى بات هذا التنوع وهذا الظهور الملفت يشكل ظاهرة عراقية كبيرة تستحق الكثير من الاهتمام والدراسة والتامل وتتطلب ايضا المزيد من الجهد والعمل لتقييمها وتطويرها والارتقاء بها وادامة زخم القائمين عليها وتوظيف اندفاعهم في دفع عملية التغيير السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي الى الامام.

ناصرية/ حسين العامل

ان النقابة حرمت شريحة كبيرة من اعلاميي الداخل والخارج من ان يكونوا اعضاء فاعلين في مجال العمل النقابي والمهني عبر فرضها شروط انتساب مجحفة بحقهم فقد تعاملت معهم على انهم مبتدئون

لكن ليس كل ما يتمناه الاعلامي يدركه فقد سارت رياح الواقع بما لاتشتهي سفن الاعلام والاعلاميين فسرعان ماواجهت هذه الظاهرة الفريدة من نوعها الكثير من العقبات التي ادت الى تراجع مستوى تاثيرها وانخفاض ايقاعها على المستويين الاجتماعي والسياسي وذلك نتيجة عدة عوامل منها ما يتعلق بالاوضاع الامنية والسياسية وتداعياتها ومنها ما يتعلق بالجانب المهني ومساراته التنظيمية ولاسيما ما يتعلق بتلكؤ نقابة الصحفيين الجهة المعنية اكثر من غيرها في ادامة زخم واندفاع العمل الاعلامي وتوسيع دائرة تاثيره على الساحة العراقية في اداء دورها ، فقد تعاملت نقابة الصحفيين بهيكليتها والياتها العتيقة وهذا ما سنركز عليه في هذه الورقة بعدم اكتراث مع تطورات ومستجدات الساحة الاعلامية العراقية وكشفت عن عجز فاضح في قدرتها على استيعاب واحتواء واستثمار زخم وطاقات هذا الحشد الاعلامي الكثير وتباطأت كثيرا في تبني قضاياه ومتطلباته المهنية حتى باتت المخاطر تهدد حياة جميع العاملين في وسائل الاعلام بدون استثناء. ومن جهات عديدة فقد استخفت النقابة بحجم المخاطر الحقيقية التي يواجهها الواقع الاعلامي وتعاملت بلا ابالية مفرطة مع القضايا المصيرية للاعلاميين ولم تتحرك بالشكل المطلوب وتضغط بالاتجاه الصحيح لتحجيم المخاطر التي تهدد حياتهم وتحول دون بقائهم على الساحة العراقية.

كما انها حرمت شريحة كبيرة من اعلاميي الداخل والخارج من ان يكونوا اعضاء فاعلين في مجال العمل النقابي والمهني عبر فرضها شروط انتساب مجحفة بحقهم فقد تعاملت مع كبار الصحفيين الذين امضوا جل حياتهم في العمل الصحفي في المهجر ومدن الشتات والمنافي القسرية على انهم مبتدئون ويتوجب عليهم وفق السياقات العتيقة المعمول بها حاليا في النقابة ان يمضوا فترة اختبار امدها سنتان وبصفة صحفيين متمرنين قبل منحهم العضوية الكاملة التي من دونها لا يمكنهم الاشتراك في أي نشاط نقابي او ممارسة حقهم الانتخابي في التصويت والترشيح في انتخابات نقابة الصحفيين وبهذا عززت النقابة هيمنة وسطوة الحرس القديم الذين نادرا ما تجد بينهم من لم يسهم في التطبيل للحروب العبثية وتزويق وجه الدكتاتور البغيض ما ساهم ذلك وبشكل كبير في شل حركة النقابة وادى الى فشلها في تلبية متطلبات العمل المهني وبالتالي عجزها عن ان تصبح قوة فاعلة وضاغطة باتجاه تحقيق افضل مكاسب للاعلاميين.

مذكرة احتجاج

خرق فاضح لقانون النقابة وترشيح الرئيس

الزملاء الاعزاء في الهيئة العامة لنقابة الصحفيين العراقيين المحترمون

السلام عليكم

بيان صحفي

فوجئنا بموقف مجلس نقابة الصحفيين العراقيين بتمديد دورته سنة اخرى بعد ان انتهت دورته في ١/ ٢٠٠٧/٧ حسب المواد (١٢-١٤) من قانون نقابة الصحفيين العراقيين وقرارات المؤتمر الانتخابي للهيئة العامة في دورته السابقة دون أي سند قانوني او شرعي، وان الغريب في الامر ان المجلس لم يكلف نفسه باعلان التمديد والتوضيح للهيئة العامة السند القانوني الذي اعتمده في ذلك. وهذا يعد مخالفة مهنية وقانونية وسابقة خطيرة في مسيرة عمل النقابة ارتكبها المجلس الحالي تضاف الى خروقاته المهنية الكثيرة.

وازاء ذلك وباعتبارنا اعضاء منتخبين من الهيئة العامة في مجلس النقابة بصفتنا نائباً للنقيب وعضو المجلس نعلن انتهاء دورتنا في هذا المجلس حسب المدة القانونية التي اقرها قانون النقابة والتي امدها سنتان، التزاماً منا بقانون نقابة الصحفيين العراقيين وقرارات الهيئة العامة في مؤتمرها السابق ووفاء لزملائنا الصحفيين والاعلاميين الذين انتخبونا، ونحن غير مسؤولين عن هذا الخرق المهني والقانوني، اذ سبق لنا وان جمدنا عضويتنا في هذا المجلس بسبب الخروقات المهنية الكثيرة التي اعتلت اداءه بعد ان قدمنا مذكرة شخصت جميع الخروقات المهنية التي مارسها منذ انتخابه في ٢٠٠٥/٧/١ وحتى ٢٠٠٧/٤/١ ولكنها اهملت لانها لا تتلاءم مع طموحات ومصالح البعض من اعضاء المجلس وانعكست علينا اذ اقدم المجلس على ارتكاب خرق مهني وسابقة خطيرة في مسيرة عمل النقابة باصداره قراراً باعتبارنا مستقيلين من المجلس بحجة عدم حضورنا الاجتماعات وهذا بحد ذاته انتهاك لقانون النقابة واستخفاف باختيارات الهيئة العامة لمن يمثلها في المجلس.

وهنا نود ان نوضح للزملاء في الهيئة العامة بعض الحقائق التي نجد ضرورة لذكرها.

اولاً- ان الهيئة العامة تمثل اعلى سلطة في عمل نقابة الصحفيين العراقيين وقراراتها تسري على قانونها مثلما حصل للزميل شهاب التميمي في المؤتمر الانتخابي السابق اذ ان القانون لا يسمح له بالترشيح ولكن عندما طرح اسمه على الهيئة العامة حصلت الموافقة وتم اعتماد ترشيحه وفاز بالانتخابات،لذلك فان قرارات الهيئة العامة تعتبر واجبة التنفيذ من قبل مجلس النقابة، واحد اهم قرارات الهيئة العامة في المؤتمر الانتخابي السابق ان تكون مدة المجلس سنتين وليس ثلاث سنوات.

وهنا نذكر ان الزميل مؤيد اللامي تحديدا وقف على المنصة وقدم مقترحاً مفاده (ان تكون دورة المجلس الجديد ستة اشهر وتعتبر استثنائية رفضت الهيئة العامة هذا المقترح واقرت ان تكون سنتان حسب قانون النقابة).

ثانيا:- الجميع يعلم وخاصة الزملاء الذين حضروا المؤتمر الانتخابي ان التقريرين المالي والاداري لم تصادق عليهما الهيئة العامة في اجتماعها السابق بل تم تأجيلهما لعدم اكتمالهما من الناحية التدقيقية بعدها يلزم المجلس المنتخب بدعوة الهيئة العامة للمصادقة على التقريرين بعد شهرين من انتخابه، ولكن المجلس لم يدعو الهيئة العامة للاجتماع لغرض المصادقة.

وهذا بحد ذاته يعد مخالفة قانونية ومهنية تسحب الشرعية من المجلس ومن يريد ان يتحقق من ذلك يسأل رئاسة المؤتمر السابق (الزميل المرحوم موحان الظاهر وشامل عبد القادر ومالله فرج وامين سر النقابة السابق الدكتور عبد الامير الفيصل والكثير من الزملاء الحضور)

ثالثاً- يبدو ان الزملاء في المجلس غضوا البصر عن الكثير من الخروقات المهنية وعلى رأسها عن عددهم (٧) اعضاء فقط بمن فيهم الاحتياط في حين ان القانون يؤكد ان يكون عدد اعضاء المجلس (١١) عضوا و(٣) اعضاء احتياط فهل يعقل ان تدار نقابة الصحفيين العراقيين بهذا العدد.

هذا ما اردنا توضيحه للزملاء الاعزاء في الهيئة العامة خاصة للذين لم تتوضح لهم الصورة الحقيقية عن ما يجري في نقابتهم.

لذلك ندعوهم الى تحمل مسؤولياتهم تجاه نقابتهم والمحافظة عليها من الوضع الذي تعيشه والرجوع والاحتكام لقانونها النافذ خاصة وان الصحفيين والاعلاميين العراقيين اصبحوا اليوم اكثر استهدافاً من قبل، وهم بحاجة ماسة الى توحيد موقفهم وصوتهم ولم شملهم تحت خيمة وطنية واحدة تضمن لهم حقوقهم الكاملة.

ان املنا فيكم كبير باتخاذ موقف مهني يصحح مسيرة النقابة وفق برنامج مهني ووطني يضمن مشاركة الجميع ويرتقي الى مكانه الصحفي العراقي.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

حمزة محسن/ عضو مجلس النقابة

د.علي عويد/ نائب نقيب الصحفيين